Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

اعتماد وسائل الدفع الالكترونية كآلية للتقليل من الكتلة النقدية غير الرسمية المتداولة في الاقتصاد الجزائري

أد. بودلال، علي جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان

الملخص: تتطرق الورقة في البداية إلى سرد مختصر لوسائل الدفع الالكتروني بالجزائر وما تحقق فيه من إنجازات، كما تبرز الورقة أهم التحديات المستقبلية التي ستقلل من حجم الكتلة النقدية المتداولة خارج الإطار الرسمي، والتوصيات المقترحة للتعامل مع هذا الإجراء وذلك من خلال المحاور التالية:

أولاً: ماهية وسائل الدفع الالكتروني: والذي يشرح وسائل، خصائص وأنواع الدفع المسبق، ومزايا الدفع الالكتروني.

ثانيا: واقع الدفع الالكتروني في الجزائر: والذي يسرد ما توصلت إليه الجزائر في مجال التعاملات الالكترونية والتي لها انعكاس مباشر على فعالية النظام المصرفي الجزائري.

ثالثا: القطاع غير الرسمي في الجزائر: ويستعرض هذا المحور القضايا المتعلقة بالقطاع غير الرسمي، أسبابه وعوامل استفحال الظاهرة في الاقتصاد الوطني خصوصا الكتلة النقدية المتداولة غير رسميا.

رابعا: الجهود المبذولة لاستقطاب الكتلة النقدية خارج الدورة الاقتصادية الرسمية: ويوضح هذا المحور الجهود المبذولة والمساعي الحثيثة التي تهيئ المناخ الملائم لتعبئة أكبر للموارد عن طريق وسائل الدفع الالكتروني.

خامسا: توصيات لتطوير أساليب الدفع الالكتروني المستقبلي: ويختم هذا المحور الورقة حيث يعرض مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير الدفع الالكتروني وتفعيل المنظومة البنكية.

الكلمات المفتاحية: وسائل الدفع الالكترونية، تحديث وسائل الدفع في الجزائر، القطاع غير الرسمي في الجزائر، النظام المصرفي الجزائري.

Résumé: Le papier toucher d'abord un bref compte rendu des moyens de paiement électronique en Algérie et vérifier les réalisations, souligne aussi l'étude des défis les plus importants de l'avenir, ce qui permettra de réduire la masse monétaire en circulation en dehors du cadre formel, les recommandations proposées pour faire face à cette procédure à travers les thèmes suivants:

Premièrement: quels moyens de paiement électronique: ce qui explique les moyens, les caractéristiques et les types de prépaiement, les avantages du paiement électronique. Deuxièmement, la réalité du paiement électronique en Algérie: qui énumère les conclusions de l'Algérie dans le domaine du commerce électronique, qui ont une réflexion directe sur l'efficacité du système bancaire algérien. Troisièmement: le secteur informel en Algérie: cet axe et examine les questions liées au secteur informel, ses causes et ses facteurs aggravants qui apparaissent dans l'économie nationale, en particulier la masse monétaire est pas officiellement. Quatrièmement, les efforts pour attirer la masse monétaire en dehors du cycle économique officiel: explique cet axe efforts inlassables et les efforts qui créent un climat propice à une plus grande mobilisation des ressources par les moyens de paiement électronique. Cinquième: recommandations pour le développement de futures méthodes de paiement électronique: Il conclut cet axe où le papier présente un ensemble de propositions qui pourraient contribuer au développement du paiement électronique et l'activation du système bancaire.

Mots clés: moyens de paiement, mise à jour et modes de paiement électroniques en Algérie, le secteur informel en Algérie, le système bancaire algérien.

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

مقدمة :

يعتبر نظام و وسائل الدفع الالكتروني لأي اقتصاد مؤشراً عن مدى سيره و تطوره ، و هو ما جعل البنوك في مختلف دول العالم تدرك بأن تطوير و تحديث وسائل الدفع أولوية، اعتبارا لوسائل الدفع التقليدية التي لم تعد فعالة في عصر يتطلب السرعة في معالجة المعاملات و الصفقات وأيضا للتقليل من المعاملات النقدية البحتة و التخفيف من حدة القطاع غير الرسمي في الجزائر(الكتلة النقدية المتداولة غير رسميا). و لقد سمح التطور التكنولوجي باستحداث وسائل دفع الكترونية، غير مكلفة ، لكن العمل بها يتطلب تنظيماً قانونياً محكما و الجزائر كباقي الدول مدركة تماما لهذه الضرورة، في ظل هذه الشروط نتساءل عما إذا كانت وسائل الدفع المعاصرة قد أثبتت فعاليتها مقارنة بالوسائل التقليدية مما سيسمح لها بأخذ مكان الوسائل التقليدية بصورة كاملة [1].

1- تعريف الدفع الالكتروني: الدفع الإلكتروني هو منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها حكومة دبي الإلكترونية، بهدف تسهيل إجراء عمليات الدفع الإلكتروني الآمنة، وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تضمن سرية تأمين وحماية إجراءات الشراء وضمان وصول الخدمة. وتدعم خاصية الدفع الإلكتروني البطاقات الائتمانية الرئيسة بالإضافة إلى الدرهم الإلكتروني، وبطاقات حكومة دبي الإلكترونية، والخصم المباشر من الحساب[2]

1.1- وسائل الدفع الالكترونية [3]:

1- عن طريق البطاقات مسبقة الدفع : أداة دفع وسحب نقدي ، يصدرها بنك تجاري أو مؤسسة مالية ، تمكّن حاملها من الشراء بالأجل على ذمة مصدرها ، ومن الحصول على النقد اقتراضاً من مصدرها أو من غيره بضمانه ، وتمكنه من الحصول على خدمات خاصة البطاقة مسبقة الدفع هي بطاقة ابتدائية تقوم فكرتها على أساس أن تُودع أنت مبلغ محدد في حساب بطاقتك الائتمانية مسبقة الدفع، و كلما قمت بعملية الشراء باستخدام البطاقة مسبقة الدفع يتم الخصم من الرصيد الائتماني المتوفر بها، هذا يعني أنه عندما تحصل على بطاقة ائتمان مُسبقة الدفع و جديدة فإن الرصيد المتوفر بها هو صفر و يحتاج الأمر أن تقوم بتعبئتها من حسابك الخاص.

2-خصائص البطاقات مسبقة الدفع: بطاقات الائتمان المدفوعة مسبقا أكثر آمنا من حمل المال لأن الرصيد الذي تودعه بها عادة ما يكون قليلاً، فإذا تعرضت لعملية احتيال على الانترنت أو أثناء سفرك جراء استخدامك للبطاقة فإن المبلغ الذي قد يضيع عليك سيكون قليل·كما ذكرنا سابقاً بأنه لا فوائد على مُشترياتك التي تدفعها باستخدام بطاقة الائتمان مُسبقة الدفع، لأن البنك لم يقم بإقراضك بل أنت اشتريت من أموالك التي أودعتها في رصيد البطاقة عندما تشتري بواسطة بطاقة الائتمان المُسبقة الدفع فإنك تحصل على معظم مزايا بطاقة الائتمان العادية مثل التأمين على المُشتريات و التأمين أثناء السفر وحجز الفنادق وتأجير الانتقالات، والحالات الطارئة، والدفع الالكتروني والسحب من أجهزة الصرف الآلي و تنفيذ كافة تعاملات الشراء، لأن شركة بطاقة الائتمان (ماستركارد على سبيل المثال) و البنك يستفيدان

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

من عمليات الشراء التي تقوم بها بأن يحصلوا على عمولة من الجهة التي باعتك نظير تقديمهم لتسهيلات الدفع مع بطاقة الائتمان مُسبقة الدفع ليس هناك أي رسوم تمويل أو فوائد ولن تتعرض لتراكم الديون، لأنه إذا اشتريت بكامل المبلغ الذي أنت قمت بإيداعه في حساب بطاقتك الائتمانية مُسبقة الدفع فسوق تتوقف عن الشراء، مما يعني أن عمليات الإنفاق تحت سيطرتك.

1-2- أنواع بطاقات الدفع المسبق: يوجد هناك عدة أنواع من بطاقات الدفع التي تصدرها البنوك، إلا أن أكثر هذه البطاقات شيوعاً هي:

-بطاقة الحسم- الصرّاف الآليATM Card

- بطاقة الائتمان Crédit Card

- بطاقة القيد الائتمانية Débit Card

-عن طريق المواقع الالكترونية أو الحسابات: وهي عبارة عن خدمة لنقل الأموال عن طريق الانترنت من طرف لطرف أخر و يتم استخدامها بشكل رئيسي للتسوق الالكتروني و الشراء الأمن عن طريق الانترنت ومن أهم هذه المواقع نذكر : موقع paypal

هذا الموقع ليس فقط وسيلة دفع ولكنه أيضا عبارة عن وسيلة إيداع بل هي أيضا وسيلة لاستقبال الأموال وهذه الخاصية فتحت مجالا واسعا لانتقال الأموال من فرد لفرد عن طريق الانترنت، و تعمل كوسيط بين البائع و المشتري وهي منتشرة عالميا لكنها غير متوفرة في كثير من الدول العربية.

- عن طريق الحوالات المصرفية Bank transfers

- عن طريق شركات التحويل

1-3- تقسيم وسائل الدفع على حسب أشكال التجارة الالكترونية:_وسائل الدفع الالكتروني في هذا النموذج تتمثل في:

- شبكات التحويل المالي و الالكتروني
- الاعتماد البنكي
- الشيكات الالكترونية

1-4- المعايير المعتمدة في اختيار وسائل الدفع: هناك عدة معايير معتمدة في اختيار وسيلة الدفع لأكثر من نوع من أنواع التجارة الالكترونية و نذكر أهمها :

- طبيعة عملية التبادل الالكتروني
- طريقة التسوية أو المقاصة
- أسلوب حماية عملية الدفع الالكتروني و التأكد من هوية الدافع
- المخاطرة المتعلقة بعملية الدفع الالكتروني و التزوير و الاحتيال

1-5- مزايا وسائل الدفع الالكتروني:

-تحقق وسائل الدفع الالكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الاستخدام، كما تمنحه الأمان

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترت محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة.

-تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة.

إن أسلوب الدفع بواسطة بطاقات الائتمان عبر الإنترنت هو أكثر أشكال السداد ارتباطاً بالتسويق الإلكتروني ، وتعتبر عملية تحويل النقود في صلب أي معاملات تجارية عبر الإنترنت من أكثر التحديات التي تواجه التسويق الإلكتروني، لذا أصبح هناك اتجاه نحو استخدام برمجيات خاصة لتأمين وسائل السداد الإلكتروني، وترسيخ ثقة العملاء بها مثل برنامج. Secure Electronics Transactions

1-6 - عيوب الدفع الالكتروني:

-بالنسبة لحامله: زيادة الإنفاق عما يتجاوز القدرة المالية وعدم سداد حامل البطاقة في الوقت المحدد وهذا ما يضع حاملها في القائمة السوداء.

-بالنسبة للتاجر: إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويجعل اسمه ضمن القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري.

-بالنسبة لمصدرها: أهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها[4].

2- واقع الدفع الالكتروني في الجزائر[5]

تعرف الجزائر تطورا متميزا بالنسبة لآليات الدفع الالكتروني فيهدا الميدان فبريد الجزائر الذي قد وزع قبل نهاية 2009 قرابة 4 ملايين بطاقة دفع الكتروني إلى جانب العديد من البنوك العمومية والخاصة التي تشارك في هذه العملية والتي قامت بتوزيع آلاف البطاقات الالكترونية على زبائنها، غير أن بطاقات الدفع الالكترونية تختلف تماما عن بطاقات الائتمان هذه الأخيرة عبارة عن قروض محددة بنقطة استدلالية حسب مداخيل كل زبون ويمكن للزبون أن يستعملها حتى ولو لم يكن في حسابه البنكي دينارا واحدا بينما بطاقات الدفع الالكترونية فهي مربوطة بالحساب البنكي للزبون، كما أنها محددة بمبلغ زهيد لا يتجاوز 5000 دينار شهريا كأقصى حد يمكن للزبون أن يسحب أمواله من الشباك الالكتروني، ولكن في بعض المناطق النائية تم فرض سحب أجور المتقاعدين بالبطاقة الالكترونية رغم أنه لا يوجد أي قانون يفرض ذلك، كما أن أجور المتقاعدين تتجاوز الحد الأقصى للسحب، مما يعني أن بريد الجزائر و رغم توزيعه لعدد معتبر من بطاقات الدفع الالكتروني إلا أنه لم يتمكن من إقناع الكثير من الجزائريين خاصة من كبار السن باستعمال البطاقة البنكية ستيم نظرا لعدم الثقة في هذه الآلية الجديدة للدفع والعمولة المرتفعة التي تقتطع من حساب الزبون عند كل عملية مالية والتي تفوق نظيرتها العادية[6] كما أن آليات الدفع تطورت كثيرا في المطارات والفنادق الكبرى خاصة بالعاصمة فبإمكان صاحب حساب

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

بنكي بالعملة الصعبة في بنك القرض الشعبي الجزائري أن يحصل على بطاقة ائتمان عالمية **ماستر كارد أو فيزا كارد** شريطة أن لا يقل حسابه البنكي عن 1500 أورو، كما أنه بإمكان المغتربين الجزائريين والسياح الأجانب الذين يأتون للجزائر استعمال بطاقات الائتمان لديهم بسهولة في المطار وفي الفنادق الكبرى خاصة بالعاصمة فبإمكان صاحب حساب بنكي بالعملة الصعبة فيبنك القرض الشعبي الجزائري أن يحصل على بطاقة ائتمان عالمية ماستر كارد أو فيزا كارد شريطة أن لا يقل حسابه البنكي عن 1500 أورو[7]، كما أنه بإمكان المغتربين الجزائريين والسياح الأجانب الذين يأتون للجزائر استعمال بطاقات الائتمان لديهم بسهولة في المطار وفي الفنادق الكبرى أخيرا و كخلاصة فإن ظاهرة العولمة عززتها التطورات الحاصلة في مختلف تكنولوجيا الاتصال ، مما سرع في وتيرتها غزى عدة ميادين منها الاقتصاد حيث جعل دولا تعرف تطورا رهيبا في مجال التجارة الإلكترونية و تشكل فجوة كبيرة بينها و بين الدول الأخرى تعرف تأخرا كبيرا و لم تصل دول العالم المتقدم إلى هذا المستوى إلا بالاهتمام بالعلم و تطبيقه في جميع المجالات [8].

3- القطاع غير الرسمي في الجزائر أهم التطورات:

تميز الاقتصاد الجزائري خلال حقبة الثمانينات بظاهرة تنامي القطاع غير الرسمي ، الذي يحوي بين طياته العديد من الأنشطة الاقتصادية الخفية التي تولد عنها دخولا ضخمة لا تدخل غالبا في التقديرات الرسمية للدخل الوطني و لم تخضع للضرائب.

و تؤكد الدراسات التي تمت في ذلك المجال ضخامة حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر فيرى البعض أن الحجم الكلي لأنشطة القطاع غير الرسمي في الجزائر يمكن أن يتراوح بين 20% إلى 30% من الناتج الداخلي الخام [9]. وأن إجمالي الأموال المتداولة داخل هذا القطاع حوالي 08 مليار دولار أمريكي من أجمالي الدخل الوطني [10].

بلغ حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر 60 مليار دولار، ما يعادل 30% من الناتج الداخلي الخام نهاية 2011، وبات التوسع المتواصل لحجم الاقتصاد الموازي يمثل تهديدا حقيقيا للاقتصاد الجزائري. وقال وزير التجارة الجزائري مصطفى بن بادة، إن النشاطات الاقتصادية أصبحت تشمل جميع فروع النشاط من الخدمات إلى الصناعة والتحويل والفلاحة والتجارة الخارجية والتوزيع، بسبب التكلفة الباهظة للعمل في إطار القوانين التي تضعها الدولة[11]

و كما أن ظاهرة القطاع غير الرسمي متعددة الأبعاد، فهي أيضا متعددة الأسباب لعل أهمها أسلوب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، بالتحول السريع من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد السوق أثر على النسق ألقيمي و السلوك الاجتماعي، و أفرز أوجه نشاط لم تكن موجودة من قبل، أدت إلى فتح مجالات جديدة للكسب ، أخذت أغلبها الطابع غير الرسمي و غير المنظم في الوقت الذي لم تتوسع فيه الأنشطة الاقتصادية الرسمية المنظمة بالقدر الذي يتيح فرص عمل جديدة تتناسب وحجم الزيادة في العرض من القوى العاملة ، الذي أسهم في تزايد نمو معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر، و مع تقلص القطاعات

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

الرسمية عن استيعاب فائض القوى العاملة اتجهت إلى القطاع غير الرسمي [12]. و الموضوع يخص معالجة السوق الموازية أو ما يعرف بالقطاع غير الرسمي من وجهة نظر التحليل الاقتصادي والمعرفة وهي وجهة نظر مهمة بل لازمة لواضعي السياسات والحكومة في إداراتهم للشأن الاقتصادي والاجتماعي خاصة وأن القطاع المذكور يختزن كتلة نقدية مهمة تزيد قليلا عن 34 مليار دولار أي 27 بالمائة من حجم النقد المتداول في الاقتصاد و 46 بالمائة من إجمالي النشاط،أرقام كهذه تؤشر إلى نتيجة واحدة وهي أن النشاط الموازي في الجزائر لم يعد قطاعا غير رسمي فقط بل اقتصاد موازيا كاملا يتمتع بجميع قواعد السوق وتشكيل القيمة وتراكم رأس المال.

و على جانب آخر أدت سياسات التدخل الحكومي في أسواق السلع و عوامل الإنتاج و الصرف الأجنبي إلى نشوء أسواق موازية للأسواق الرسمية و ذلك من خلا ل التأثيرات التي مارستها على هيكل الطلب و العرض و الأسعار في الأسواق الرسمية.

كما أن جمود النظام الضريبي و عجزه عن مواجهة التطورات الاقتصادية و الاجتماعية من ناحية وارتفاع معدلات الإستقطاع الضريبي، و الأسعار الحدية لضرائب الدخل من ناحية ثانية ، خلق في ظل ضعف العقوبات ، و تواضع إمكانيات الإدارة المنفذة حوافز قوية للتهرب و الغش الضريبي باللجوء إلى ممارسة الأنشطة الخفية على مختلف المستويات.

أيضا اعترف الخبراء الاقتصاديين بفشل حكومة سلال في امتصاص نحو 4000 مليار دينار من التداول المشبوه في السوق الموازية، وهو ما تُرجم في تمرير قانون المالية 2016، الذي جاء بفرض رسوم جبائية وضرائب جديدة على أسعار الكهرباء ووقود المركبات.وحدث هذا بالرغم من الحملة التي شنها الطاقم الوزاري منذ أشهر من هذه السنة، مستعملين فيها كل الوسائل القانونية والإعلامية، **من أجل استرجاع الكتلة النقدية من التداول غير الرسمي وإيداعها في المصارف لغرض استغلالها في مواجهة الأزمة الاقتصادية التي تواجه البلاد جرّاء تهاوي أسعار النفط في السوق العالمية**، موازاة مع تقارير البنك المركزي الجزائري، التي كشفت عن حجم الأموال المتداولة خارج المصارف تقدر بنحو 1500 مليار، بينما تتطابق تقارير أخرى في التأكيد على أن المبلغ الحقيقي يتجاوز فعليًا 4000 مليار دينار.

وراهن وزير المالية السابق عبد الرحمن بن خالفة فور تعيينه بالتشكيل الحكومي، على إقناع السلطات العليا بالتسامح مع أصحاب "الأموال المشبوهة" التي تغرق السوق الموازية، عبر مخطط الامتثال الضريبي الطوعي، رغم عاصفة الانتقادات التي وجهتها أطراف سياسية بمبرر أن السلطة تتواطأ مع مئات رجال الأعمال الذين تلاحقهم شبهات الفساد لغرض "حمايتهم" بدل محاسبتهم عن مصادر جمع ثرواتهم الخيالية في ظرف وجيز.

- **المكون غير المشروع من القطاع غير الرسمي في الجزائر** : يتضمن ثلاثة عناصر:
- التهريب وأنواعه
- تراكم رأس المال

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

– مسؤولية القطاع الاستهلاكي

4–الأفاق المستقبلية للدفع والسداد الالكتروني في الجزائر لاستقطاب القطاع غير الرسمي:

والتي سوف نعرض فيها نوع من التفصيل: الإجراءات الكفيلة لاستقطاب ظاهرة القطاع غير الرسمي في الجزائر و بالأخص الكتلة النقدية المتداولة خارج المجال الرسمي للاقتصاد:

يعتبر مشكل الكتلة النقدية المتداولة في السوق غير الرسمية ، أحد أهم المشاكل التي تعيق تطور الاقتصاد الوطني، فضلاً عن حاجة البلاد الملحة لهذه الأموال بعد انهيار أسعار النفط وشح مدا خيل البلاد، وعليه نر ى في استرجاع جزء كبير من تلك الأموال إتباع الإجراءات الآتية[13]:

من اجل الحد أو التخفيف من ظاهرة القطاع غير الرسمي في الجزائر ينبغي إتباع الإجراءات الفعالة الآتية[14]: –

– إصلاح النظام الضريبي ومسايرته للتطور العالمي.

– مراجعة أساس حساب الضريبة ومعدل الضريبة والتصاعد الضريبي.

– تشديد العقوبات على التهرب الضريبي.

– الإصلاحات التي تؤدي إلى تحرير القوانين التنظيمية وزيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة والنمو .

1– تحديد حجم الكتلة النقدية المتداولة في القطاع غير الرسمي كأول خطوة في الحل: حيث أن البنك المركزي (بنك الجزائر) يملك من الإمكانيات ما يؤهله لحساب وتحديد مبلغ هذه الكتلة بدرجة تقترب كثيراً من حجمها الحقيقي، وذلك بالتعاون مع البنوك التي يملك كل أرقامها، وأيضاً مع مصالح أخرى كمصلحة الضرائب.

فهناك تضارب كبير في الأرقام والبيانات بين مصالح الدولة الجزائرية وحتى الخارجية، مما أدى إلى عدم تحديد حجم هذه الكتلة بشكل يقترب كثيراً من حجمها الحقيقي، وبالتالي العمل على إعادتها إلى الدائرة البنكية، حسب **تصرّيح الوزير الأول بأنها تقدّر بحوالي 3700 مليار دينار**،. مع الإشارة إلى أن تقريراً نشرته الخارجية الأمريكية في أكتوبر 2015 حول تبييض الأموال والجرائم المالية في العالم أشار إلى أن **الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الموازي في الجزائر** تقدّر **بين 30 إلى 50 في المائة من الناتج الداخلي الخام** للبلد، مما يعني أنها تتراوح بين 5000 و8000 مليار دينار.

2– إلغاء نسبة الضريبة المفروضة على الأموال المطلوب إعادتها إلى الدائرة البنكية والمقدرة بـ 7 في المائة، في إطار ما يعرف بالتصريح الطوعي، إذ لم يعد لهذه الضريبة معنى بعد بدء العمل بالقرض ألسندي والذي يدعو إلى استقطاب الأموال مقابل عائد وليس ضريبة.

3– تفعيل القوانين المجبرة على التعامل بالشيك ووسائل الدفع الكتابية والبطاقات البنكية للتقليل من التعامل الكبير بالسيولة خاصة في السوق الموازية.

4– القضاء على سوق الصرف الموازية في الجزائر بتحرير سوق الصرف بشكل عام، حيث أضحت الجزائر من البلدان القليلة في العالم والتي لا زالت تعاني من هذه المشكلة، أي وجود سوقين للصرف

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

وبينهما فارق كبير في السعر يصل إلى حوالي 50 في المائة، وذلك رغم وجود الأطر القانونية التي تسمح بإنشاء مكاتب صرف معتمدة، والتي تتطلب إعادة النظر في ظروف عملها من طرف السلطات إنّ وجود سوق موازية للصرف والتي تستقطب أموالا كبيرة، سبّب عدة مشاكل للاقتصاد الوطني، وإن توحيد سوق الصرف من حيث السعر بين البنوك ومكاتب الصرافة المعتمدة، مع اختلاف بسيط في الهوامش بعد تحريرها كفيل بأن يجعل المتعاملين الاقتصاديين وحتى الأفراد يلجأون إلى البنوك لتقديم أموالهم من العملة الوطنية بغرض تحويلها، أو إلى مكاتب الصرافة، وهذه الأخيرة تكون مضطرة إلى تحويلها إلى البنوك بقوة القانون لإيداعها والتصريح بها، وهذا من شأنه أن يعيد جزءًا هامًا من الكتلة النقدية إلى الدائرة البنكية.

5- التفكير في استبدال العملة الورقية المتداولة وذلك كآخر حل يمكن أن يلجأ إليه البنك المركزي، خاصة بعد أن بدت بوادر فشل عملية التصريح الضريبي الطوعي وبعده القرض ألسندي.

6- التفكير في فتح بنوك إسلامية أو فتح المجال أمام الخواص المحليين أو الأجانب للاستثمار في هذا المجال وإذا تعذر الأمر من المفروض فتح مكاتب على مستوى البنوك المتواجدة تتعامل بالمنهج الإسلامي حتى تسمح لبعض المودعين إيداع أموالهم المتواجدة في القطاع غير الرسمي.

الخاتمة:

من خلال إعدادنا لهذا البحث لمسنا في دراستنا أنه أصبح من الضروري أن تنهض الجزائر باقتصادها و ترفع التحدي لتساير ركب الدول السارية إلى التقدم و الدخول إلى التجارة الإلكترونية واستعمال وسائل الدفع الالكترونية لما لها من ايجابيات وسرعة في أداء المعاملات ،و يكون هذا بإتباع أساليب حديثة بما يتلاءم مع الأوضاع و المتغيرات الجديدة للاقتصاد الجزائري في ظل تهاوي أسعار المحروقات ومحاولة استقطاب أكثر للكتلة النقدية الضخمة المحركة للقطاع الموازي.،كذالك على القائمين على تسيير الشؤون الاقتصادية خصوص المصرفية فتح آفاق واسعة أمام الأعوان و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى اختراق الأسواق العالمية ومنح تسهيلات بنكية وفق الأطر الحديثة ، و تحديث المؤسسات المصرفية خاصة فيما يتعلق بأساليب الدفع الإلكترونية.

<u>التوصيات:</u> في ضوء النتائج المستخلصة من الدراسة يوصي الباحث بمايلي:

1- ضرورة قيام البنك بدور توعوي أكبر للتعريف بالخدمات المصرفية الالكترونية.

2- قيام الحكومة والمؤسسات المالية بتوفير بنية تحتية مناسبة.

3- تسهيل الإجراءات الإدارية لإدماج القطاع غير الرسمي إلى الجانب الرسمي (التراخيص الإدارية- الإجراءات المالية والتجارية...الخ)

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

4-ضرورة وجود تسيير جيد للحاكمية، مما سيغلق المجال أمام انتشار الرشوة، الفساد والبيروقراطية ويسهل توفير الجو الملائم لدراسة المشاريع التي بإمكانها تسهل عملية الدفع الالكتروني وتفعيل المنظومة المصرفية في الجزائر.

الاحالات والمراجع:

1 صالح الياس :"مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود وسائل الدفع الحديثة"مداخلة في ملتقى دولي حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية عرض تجارب دولية (2014)

2 بلهاشمي جيلالي طارق، "الإصلاحات المصرفية في الجزائر"، مجلة آفاق، العدد 04، الجمعية العلمية الثقافية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، سبتمبر 2005، ص 60.

3 يابسي فريد، الملتقى الذي نظمه مركز تطوير التكنولوجيا الحديثة بالتعاون مع الشركة الكندية لمحطات الدفع الالكتروني المباشر، 14 ديسمبر 2005.

4 عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية عرض تجارب دولية (2014) ل د.منصوري الزين :وسائل وانظمة الدفع والسداد الالكتروني-عوامل الانتشار وشروط النجاح"مداخلة في

5 Modernisation Des Moyens De Paiement", BNA REPERE, 2eme Année, N°13, Février 2003, p 1.

6 المادة 06 من نفس القانون تنص على "كل دفع بمبلغ أعلى من القيمة المحددة من قبل القانون يجب أن تتم عن طريق وسائل الدفع عبر الدوائر البنكية والمالية".

7 www.bank.org/arabic/period3

8 Normes Interbancaires De Gestion Automatiser Des Instrument De Paiement", Document Interne De La Banque D'Algérie, Février 2005, p [19-23].

9 - براهيم بن جابر رئيس الغرفة التجارية و الصناعية في الجزائر : **2007** .

11عبد الوهاب بوكروح2012 مارس جريدة الفجر

12 Lautier B(1994) " L'économie Informelle dans le Tiers Monde Edit la découverte PP41-51

13-جويلية جريدةال خبراليومية رقم24 الصادرة بتاريخ 8219-2016.

14**بودلال علي (2014)**: القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري دراسة تحليلية تقيمية للفترة(2000-2010). "مجلة بحوث اقتصادية عربية تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية مقال بعنوان:" **العدد 65** ص ص 07-25.